قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٧

ربط موازنة هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للصناعات الغذائية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٧٥٢٤٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وسبعون مليونا ومائتان وستة وأربعون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٩٤٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وستون مليونا وأربعمائة ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(ا) الباب الأول ـ أجور ٢٧٢٧٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٦٦٦٧٣٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٥٧٩٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٨٤٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وثمانمائة وستة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالى :

(ا) الباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية ٣٧٤٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ التحويلات الرأسمالية ٢١٠٦٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٩٤٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وستون مليونا وأربعمائة ألف جنيه) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية .

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٨٤٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة ملايين وثمانمائة وستة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالى :

(ا) الباب الثالث ـــ إيرادات متنوعة ٣٣١٥٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـــ القروض والتسهيلات الائتمانية ٢٥٣١٠٠٠ جنيه .

(المـادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقـابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات أرباح الشركات التابعة وبموافقة وزارة المـالية بما لا يزيد على ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المـادة الثالثة)

الأنشطة التى تباشرهـا الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفهـا من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقـابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وإخطـار وزارة المـالية .

(المـادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٧

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيه سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للصناعات الغذائية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

الاستخدامات	مشروع ١٩٨٨/٨٧	ربط ١٩٨٧/٨٦	الايرادات	مشروع ١٩٨٨/٨٧	ربط ١٩٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
باب ١ ـ الأجور	٢٧٢٧٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	باب٢ ـ الايرادات الجارية		
باب ٢ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية.....	٦٦٦٧٣٠٠٠	٣٩١٢٣٠٠٠	والتحويلات الجارية... ...	٦٩٤٠٠٠٠٠	٣٩٦٢٣٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٦٩٤٠٠٠٠٠	٣٩٦٢٣٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية ...	٦٩٤٠٠٠٠٠	٣٩٦٢٣٠٠٠
باب٣ـ الاستخدامات الاستثمارية	٣٧٤٠٠٠٠	٢١٣٠٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة	٣٣١٥٠٠٠	٢٠٤٧٠٠٠
باب٤ـ التحويلات الرأسمالية	٢١٠٦٠٠٠	—	الباب الرابع: القروض والتسهيلات الائتمانية	٢٥٣١٠٠٠	٨٣٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٥٨٤٦٠٠٠	٢١٣٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٥٨٤٦٠٠٠	٢١٣٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٧٥٢٤٦٠٠٠	٤١٧٥٣٠٠٠	إجمالى الإيرادات	٧٥٢٤٦٠٠٠	٤١٧٥٣٠٠٠